القانون الدستوري

المحاضرة الثانية **(النظرية الثانية لتفسير اصل نشأة الدولة)**

(نظرية العقد الاجتماعي)

يذهب انصار هذه النظرية الى ان الدولة نشأة بفعل اتفاق اختياري بين الافراد ينتقلون بمقتضاه من حالة الفطرة في الحياة القديمة التي لا يرغبون العيش فيها الى حالة المجتمع السياسي المنظم وهي ما تسمى بنظرية ((العقد الاجتماعي)) .

وقد اتفقوا فقهاء نظرية العقد الاجتماعي (هوبز ولوك وروسو) في الاساس وهو ان اصل الدولة وسبب وجودها هو العقد الاجتماعي، إلا انهم اختلفوا فيما بينهم على وصف الحالة السابقة للإنسان قبل التعاقد وعلى اطراف العقد والاثار المترتبة عليه وذلك على النحو التالي:

اولاً: العقد الاجتماعي عند هوبز: نوجزها في ثلاث نقاط

١ـ وصف حالة الانسان الطبيعية السابقة قبل التعاقد

تتمثل بسيادة الفوضى وسيطرة الاقوياء على الضعفاء، وسيطرت شريعة الغاب على حياة الافراد، وهذه الحالة اجبرت الافراد للانتقال من حالة الفوضى والاضطراب الى المجتمع السياسي المنظم وحياة يسودها الامن والاستقرار فاهتدوا الافراد الى فكرة العقد الاجتماعي.

٢ـ اطراف العقد: يرى هوبز ان هذا العقد جرى برمته بين كل من الافراد في المجتمع الا الحاكم، ولهذا لا يدخل الحاكم في العقد.

٣ـ النتائج المترتبة على العقد: بما ان الحاكم ليس طرفاً في العقد فهو لا يلتزم امام الافراد ولا تثار مسؤوليته، ويقع على الافراد الذين عليهم ان يتنازلوا عن كل الحقوق التي يمتلكونها الى الحاكم، ويلتزمون بواجب الاحرام والطاعة وعدم الخروج عليه وان تعسف واستكبر ويترتب على ذلك ان يستأثر الحاكم بالسلطة المطلقة تجاه الشعب وقد برر هوبز السلطان او الحكم المطلق للملوك لترعرعه في احضان السلطة الحاكمة في انكلترا.

ثانياً: العقد الاجتماعي عند لوك : نوجزها في ثلاث نقاط

١ـ وصف حالة الانسان الطبيعية السابقة قبل التعاقد

يرى لوك ان حالة الفطرة السابقة على ابرم العقد كانت تجري وفق القانون الطبيعي، اذ ان الافراد احراراً متساوين ينعمون بالخير والسعادة والحرية، إلا انهم كانوا يسعون لحياة افضل لا يعتدي احد فيها على اخر فيما يتعلق بماله وحريته وامواله.

٢ـ اطراف العقد: يذهب لوك ان الحاكم طرفاً في العقد الاجتماعي، من ذلك ان اطراف العقد هم الافراد والحاكم.

٣ـ النتائج المترتبة على العقد: بموجب العقد يتنازل الافراد عن القدر الضروري من حقوقهم لا قامة السلطة مع الاحتفاظ بباقي الحقوق، وعلى الحاكم بالمقابل حماية الجزء الاخر من الحقوق وعدم المساس بها، واذا اخل اي من

الطرفين بالتزاماته كان للطرف الاخر محاسبته، فاذا اخل الحاكم بالتزامه جاز لهم إخراجه واستبداله ويبدوا ان لوك يعتنق فكرة السلطة المقيدة التي تقوي سلطة الشعب في مواجهة الحاكم.

ثالثاً: العقد الاجتماعي عند روسو: يعد الفقيه جان جاك روسو من ابرز فقهاء نظرية العقد الاجتماعي اذ سعى الى تطوير افكارها وانضاجها مما حولها الى نظرية سياسية متكاملة في كتابة الشهير (العقد الاجتماعي) الذي عد فيما بعد انجيلاً للثورة الفرنسية ، نوجزها في ثلاث نقاط:

١ـ وصف حالة الانسان الطبيعية السابقة قبل التعاقد

ان الانسان قبل قيام العقد يتمتع بحرية كاملة واستقلال تام لكن الحياة العصرية وتطور الحياة الصناعية وما رتباه من اخلال بالمساواة وتقييد الحريات، دفع الافراد الى التعاقد لا قامة مجتمع سياسي منظم جديد يخضع لسلطة اعلى.

٢ـ اطراف العقد: ابرام الافراد العقد فيما بينهم كونهم افراداً مستقلين عن بعضهم من جهة ومتحدين بمجموعهم في الشخص الجماعي المستقل الذي يمثلهم جميعاً، التي يطلق عليها (الارادة العامة للشعب)

٣ـ النتائج المترتبة على العقد:

الحاكم بوصفة وكيل للجماعة وفقاً لا رادات الافراد لا لا رادته، يتنازل الافراد بموجب هذا العقد عن جميع حقوقهم وحرياتهم لاستعادة حقوق وحريات جديدة تتفق مع المجتمع السياسي، واذا ما اخل الحاكم عن مهمته وانحرف يعتبر خائناً للإرادة العامة ووجبت معاقبته.

تقييم نظرية العقد الاجتماعي : ان لهذه النظرية بعض القبول اذ اثرت في الفكر السياسي والقانونية تأثيراً كبيراً، إلا انها لم تسلم من النقد من عدة وجوه اهمها:

١ـ نظرية خيالية: اذ لا توجد ادلة او وثائق او اشارات تفيد بأن الافراد اجتمعوا جميعاً وابرموا عقداً ينشأ دولة ما.

٢ـ نظرية غير صحيحة من الناحية القانونية: فالعقد يمثل ارادة (رضا) طرفين او اكثر ليخلق التزامات متبادلة بين اطرافه، فاذا اخل احد بالتزاماته جاز للطرف الاخر اللجوء الى السلطة العامة لاستحصال حقوقه، فاذا كان العقد هو من يخلق السلطة فلمن يتم اللجوء لاستحصال الحقوق.

٣ـ نظرية غير صحيحة من الناحية الاجتماعية : لا تصح لتصوير العزلة والصراع للإنسان قبل العقد الذي حاول فقهاء العقد الاجتماعي تصويرها.

م.م ورود لفته مطير

استاذة القانون الدستوري

كلية القانون / جامعة ميسان